نقلا هذا وعلى التوجيهين المذكورين يندفع ما ذكره التحرير في التأبيد أمّا
عدم العدّ في بابه فلانه لقلته أو لانه ليس بحسب الوضع او لنكتة أخرى لم
يعدوه كما لم يعدوا ضمير الفصل والتقديم وغير ذلك لها ولا يدل ذلك
على عدم افادة القصر مطلقا ولا عدم العد في غير ذلك الموضع ايضا ان
شئتم كان التبرك في معنى البا لم يذكر الا في با البسملة مع ان بعض النحاة عدّه
وكلام الزمخشري دال عليه وقد فسّر به في غير موضع بل على الوجه الاول لا يحتاج
الى العدّ فانه لما علم الوضع للتعلق التام وعلم قطعا جواز استعمال اللفظ
في بعض افراد معناه علم جواز ذلك في الاختصاص واللام ايضا فلا يتعلق
بذكر خصوصه في غير محله غرض وذلك واضح واما ما ذكره من المثالين
فاللام فيهما مستعملة في غير معنى الحصر وليس في كلامهم ما يشعر بان اللام
لم تستعمل الا للحصر فعدم استعمالها في مثال او امتناع الاستعمال في موضع
لا يويد عدم استعماله فيه في ما يليق به وان اراد انه لو كان اللام في المال
لزيد والحمد لله للحصر فان ادخل اداة الحصر او قدّم له لافاد ما ذكره
وليس فليس فالجواب بعد التبرك ان الظاهر انهم لم يدخلوا اداة الحصر
فيما كان للحصر ولا قدموا له فيه ولو فعلوا فلا محذور في الافادة واما
قول الزمخشري فيحتمل بناوه على ان افادة التقديم الحصر
اظهر واشهر فلم ينسب الى الاضعف مع امكان الاقوى بل حمل اللام على
التعلق الخاص ونسب الاختصاص الى الاظهر الاقوى فكلامه بعد
التنزل صريح في انه قصد باللام غير معنى الحصر لا في انه لا يجوز حمله على
الحصر على ان صاحب الكشاف ذكر في قوله خلقها لكم ان المعنى ما خلقها
الا لكم وفي هدى للمتقين ان المتقين مخصوصون بذلك وفي الحمد لله
ان الحمد لله الذي لا شريك له دون كل معبود سواه وقال العلامة
ان دون كل معبود تحقيق للحصر المستفاد من لام الجنس والجر وهذه
كلها تدل دلالة ظاهرة على افادته الحصر والجمع بين الكلامين يقتضي
التاويل فيما سبق وانها تستعمل تارة في الحصر وتارة في غيره ثم ان السيد

المحقق

المحقق الشريف ذكر في شرح المفتاح أنّ في قوله تعالى لكم دينكم التقديم
يفيد القصر وكون اللام الجارة للاختصاص بمعنى الحصر ان سلم لا ينافي
دلالة التقديم لجواز اجتماع الادلة على مدلول واحد انتهى فيكون احدهما
بمنزلة المؤكد وهذا التوجيه يدفع ما ذكره التحرير الدواني من لزوم حصر الحصر
وصراحة كلام الزمخشري الا ان فيه تكلفا وهذا كله وان كان كلاما على السيد
الا ان المقصود بيان انه لا تعويل عليه عند تحقيق المقام ولا يناسب لتشبث به
في مخالفة العلما الاعلام ثم اقول ان حمل التحرير كلام شراح الكشاف
والسيد على ان اللام لا تستعمل الا في الحصر ففيه انه لا دلالة لكلامهم عليه اصلا
فلا يتم هذا الحمل مع انه فاسد قطعا لتصريح الايمة في كتبهم كمغني اللبيب
وغيره بتعدد معانيه فوق العشرة فلا حاجة الى الاستناد بسند ضعيف
او تلويح من الزمخشري ومما يشهد باستعمال اللام في غير الاختصاص قول
السيد لام التعريف والملكية تدلان على الاختصاص فان الملكية
غير الاختصاص واللام له معان غير الملكية وفيه كالتصريح بانه لم يرد
الحصر على الحصر وان حمله على ان اللام قد تكون للحصر لغة او عرفا كما في الحمد
لله فذلك مما لا ينبغي ان ينكر والاستناد في منعه بمثل قولك ما المال الا
لزيد ونحو لا فوق او لا صحة له لظهور ان عدم الاستعمال في مثال لا يدل
اصلا على عدمه في موضع اخر لم يمنع عنه مانع فالبحث المذكور او ما ابدي
به ليس على ما يليق بجلال شان القايل فعليك بالتامل ليظهر حقيقة الحال
هذا اخر ما اردنا ايراده في تلك الرسالة باسلوب بديع مما لم يجمعه مصنف
ولا يحيط به مصنف رجا ان يكون محلا للقبول والاذعان او يتم ستحد
الاذهان فيحصل بها النفع على كل حال ولله
الحمد كما ينبغي لجلال وجهه ولرسوله
واله وصحبه عليه الصلاة والسلام
علقها بيده الفانية الفقر الى
الله تعالى ... الموتي

لان دخول الحصر على الحصر بعيد خلاف الظاهر فتدبر ذلك ٢

في امثاله دعواهم ان اللام لا تكون الا للحصر كما هو مقتضى هذا الحمل فتأمل ٢

اي عدم الاختصاص الحصري من معاني اللام ٢

Copyright © King Saud University